

المخاطر الاجتماعية لرؤد صناعة الأثاث بريف محافظة دمياط (دراسة ميدانية على العاملين بصناعة الأثاث بإحدى قري محافظة دمياط)

هدى مصطفى عبدالعال محمد*

قسم العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة دمياط، مصر.

* البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: Hoda-mostafa@du.edu.eg

الملخص العربي

يستهدف هذا البحث التعرف على أسباب رؤد صناعة الأثاث بريف محافظة دمياط، وكذلك التعرف على المخاطر الاجتماعية الناتجة عن رؤد صناعة الأثاث. ولتحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها 377 مبحوث بقرية السنانية، وتم جمع البيانات الميدانية باستخدام أسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية، واستخدم لتحليل البيانات الميدانية التكرارات والنسب المئوية، اختبار ك²، وتوصل البحث لعدة نتائج ميدانية أهمها: أن من أهم اسباب رؤد صناعة الأثاث بمحافظة دمياط: ارتفاع اسعار الخامات، مشكلة تسويق الأثاث وتراكمها في المعارض، ارتفاع تكاليف المشاركة في المعارض الكبيرة. وأشارت الدراسة الميدانية أيضا إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين متغير رؤد صناعة الأثاث وانتشار المخاطر الاجتماعية المتمثلة في (البطالة- الفقر- الاغتراب الاجتماعي- انتشار المشكلات الاسرية- انتشار المشكلات الاجتماعية) وتوصلت الدراسة لعدة توصيات للحد من مخاطر رؤد صناعة الأثاث منها: قيام المسؤولين بوضع خطة قوية لتوفير المواد الخام الضرورية لصناعة الأثاث بأسعار مناسبة، تصدير الأثاث الديمياطى خارج مصر.

الكلمات الاسترشادية: رؤد صناعة الأثاث، المخاطر، البطالة، الفقر، المشكلات الأسرية والمجتمعية.

المقدمة:

وتهدف الدراسة الى : التعرف على أسباب رؤد صناعة الأثاث بريف محافظة دمياط، التعرف على المخاطر الاجتماعية لرؤد صناعة الأثاث، التعرف على العلاقة بين رؤد صناعة الأثاث وانتشار المخاطر الاجتماعية. التوصل لبعض المقترحات للتقليل من المخاطر الاجتماعية لرؤد صناعة الأثاث.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية صناعة الأثاث بوصفها مصدر دخل أساسي أو مساند للعديد من الأسر في مدن وقري محافظة دمياط والمخاطر المجاورة لها، خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي يعاني منها السكان نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر، مما يجعل رؤد هذه الصناعة يسهم في انتشار العديد من المخاطر الاجتماعية لأرباب هذه الحرفة

الأهمية التطبيقية: يسهم هذا البحث في التنبيه الى خطورة رؤد صناعة الأثاث وانتشار البطالة، وما يمكن أن تضيفه نتائج البحث الميدانية في معرفة الأسس التي يمكن الاستعانة بها في معرفة الآثار المترتبة على رؤد صناعة الأثاث وخطورة هذه المشكلة وما تفرزه من آثار سلبية على مستوى الفرد و الأسرة أو المجتمع وربما يؤدي الى عرقلة استدامة التنمية الريفية.

الإطار النظري

تؤدي صناعة الأثاث دورا مهما في استدامة تنمية المجتمعات الريفية من خلال مساهمتها في دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع، فهذه الصناعة تهتم بالشرائح الاجتماعية الأكثر حاجة أو الأشد فقرا، مما يؤدي إلى خفض التباين بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، ومن ثم فإن هذه الصناعة تسهم في التخفيف من حدة الفقر. بالإضافة الى خلق

تمثل صناعة الأثاث أهم الموروثات التقليدية التي توارثتها الأجيال، ورمزا للهوية الوطنية التي تجسد تراث الآباء والأجداد. وعلاوة على دورها في ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية، فهي تساهم في معالجة كثير من المشاكل الاجتماعية من خلال دورها في خلق فرص عمل مضمونة الدخل وذلك من خلال تشغيل رأس المال بطرق نشطة، الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة والهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الصناعية المستحدثة، ومن ثم فإن رؤد تلك الصناعة يساهم في انكماش وتهميش قاعدة العمالة الحرفية الماهرة في تلك الحرفة بمحافظة دمياط والتي تعد من أبرز المحافظات في مجال صناعة الأثاث. الأمر الذي يؤدي الى البطالة واهدار للموارد البشرية وضياح مقومات التنمية، بالإضافة الى حرمان الفرد من حقه في التمتع بمستوى معيشي لائق وحرمانه أيضا من حقه في إشباع حاجاته الإنسانية الأساسية، وبالتالي ينعكس ذلك على المجتمع حيث يزداد معدل الجرائم والتفكك الأسري والاجتماعي هذا مما يؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي داخل المجتمع.

المشكلة البحثية:

تعد مشكلة رؤد صناعة الأثاث بمحافظة دمياط أزمة اقتصادية اجتماعية، إذ أن الأمر لا يقتصر على النسق الاقتصادي فحسب، إنما يشمل كافة الأنساق الاجتماعية الأخرى، حيث تصيب مشكلة رؤد صناعة الأثاث المجتمع بالاضطراب وانتشار البطالة وما يترتب عليها من انتشار مخاطر اجتماعية. ومن هذا المنطلق تتضح مشكلة الدراسة، والتي يمكن بلورتها في تساؤل رئيسي مؤداه: ما هو تأثير رؤد صناعة الأثاث كإحدى صور الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النسق الاقتصادي على انتشار المخاطر الاجتماعية بريف محافظة دمياط؟

الصناعة الصغيرة ودرجة ارتباطها ببقية الأسواق داخل الاقتصاد، أو درجة ارتباطها بالسوق الخارجي، إلا أنه تعاني من العديد من المشكلات والاختلالات التي تجعلها أكثر هشاشة وعرضه للتأثر بالآزمات والمشكلات المجتمعية الطارئة كأزمة الركود الاقتصادي (يسري، 1996: 27-26).

فقد أشار الهياحي (2020: 108-109) إلى أهم وأبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأثاث والتي تتمثل في:

التطور التكنولوجي الذي أحدث تغيرات بنائية في المجتمعات شملت جميع مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

عدم قدرة الحرفيين على مواكبة العصر الحديث في عملية التصنيع؛ نتيجة عدم توفر البنية التحتية، والآلات، والمعدات اللازمة لتطوير صناعة الأثاث.

عدم توفير التمويل اللازم لدعم قطاع صناعة الأثاث.

غياب القوانين التي تحمي قطاع صناعة الأثاث، وتدعم الحرفيين، وتقدم لهم التسهيلات اللازمة.

ارتفاع تكاليف الإنتاج، وصعوبة تصريفها محليا؛ مما أدى إلى إغلاق بعض الورش اليدوية.

تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع صناعة الأثاث، وعدم التنسيق فيما بينها.

المنافسة الشديدة من المنتجات الحرفية المماثلة المستوردة.

ضعف التسويق والدعم الإعلاني للمنتجات الحرفية.

المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث:

حينما تترك المشكلات الاجتماعية لفترة طويلة من الزمن، فإنها من ناحية تنتشر على ساحة المجتمع حتى تأتي على كامل خريطته، ومن ناحية أخرى تبدأ في إنتاج مشكلات أخرى ومن ثم فهي تؤدي في النهاية إلى تهميش الفئة التي تعاني من هذه المشكلة وإقصائها عن المساهمة في مسيرة المجتمع وتتميمته وتماسكه، وفي هذه الحالة فإنها تشكل خطورة اجتماعية. (المناور، 2018: 14).

وينظر أولريش بيك الى المخاطر الاجتماعية على أنها كل ما يحدث داخل النسق الاجتماعي وينتج عن عوامل عديدة مثل الفقر وعدم المساواة والتهميش وتردي جودة الحياة، وهي مرحلة من مراحل تفافم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هي بلوغ المشكلة الاجتماعية ذروتها واتساع نطاقها بشكل يهدد كيان المجتمع واستقراره. (القرنفل، 2020: 452).

ويمكن تعريف مفهوم المخاطر بأنها "كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف، وعلى البشر، والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاس لأحداث سلبية غير متوقعة ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أو قد تكون ناتجة من أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر (ليلة، قنديل، 2008: 37).

فرص عمل منتجة على أسس حقيقية، وهو ما يعني قدرة قطاع صناعة الأثاث على تشغيل أعداد ضخمة من البشر، وتحويلهم من طاقة عاطلة إلى طاقة منتجة وتعمل أيضا على تنمية استغلال موارد البيئة المحلية، واستخدام الحامات المحلية البيئية المتوفرة، وفقا لمبدأ التنمية المستدامة بحيث تشجع احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بالأجيال القادمة. كما تسهم صناعة الأثاث في رفع مستوى المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد القومي، وقدرتها على التكيف مع تغير رغبات المستهلكين وأذواقهم بدرجة أسرع من تكيف الصناعات الكبيرة. (الهياحي، 2020: 111-112)

لذلك تعد صناعة الأثاث من أهم مداخل التنمية الريفية المستدامة لمواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الطارئة والمستقرة، وأحد أهم عوامل التمكين الاجتماعي لدعم المحاولات المحلية المتفرقة للتنمية الريفية المعتمدة على الذات، وهذا هو التوجه التنموي الجديد في علم اجتماع التنمية، الذي ينظر إلى الصناعات الحرفية باعتبارها مدخلا للتنمية المستدامة في مجتمعاتها المحلية (الهادي، 2006: 11).

ركود صناعة الأثاث:

يعرف الركود اصطلاحا بأنه: "الحالة التي تشهد هبوطا في مستويات الناتج الكلي والدخل الكلي والتوظيف والتجارة الخارجية، أي أنه تراجع في النشاط الاقتصادي العام، كما تعرف فترات الركود بأنها: "الفترة التي ترتفع فيها معدلات البطالة في حين يتباطأ الإنتاج الصناعي أو المبيعات" (الغباشي، 2006: 14).

ومن مظاهر الركود ظهور شلل في الأسواق نتيجة صعوبة تصريف السلع والخدمات، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية أكثر من مرة (دوابة، 2002: 36).

ويعرف مصطلح الركود الاقتصادي بأنه حالة من الضمور الاقتصادي العام، تتميز بانكماش الطلب وتمو البطالة بين أفراد القوة العاملة، وتوقف آلات الإنتاج من العمل، وتقليص حجم الأموال المخصصة للاستثمار والمشروعات الجديدة، مما يسبب انخفاض في الناتج القومي (جمعة، 2000: 287).

أما مفهوم ركود صناعة الأثاث فيشير في معناه البسيط زيادة المعروض من السلع والخدمات عن حجم الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها وانخفاض معدل دورانها لدى المستهلكين، وكذلك خفض معدل تداول النقود لديهم (محي الدين، 2002: 1). فمن مظاهر ركود صناعة الأثاث، تراكم الخزون السلعي نتيجة لضعف الطلب الفعال عن مواجهة العرض القائم في أسواق السلع والخدمات (لطفى، 2001: 99). ومن هنا فالركود هو تلك الحالة التي تلحق الضرر بالأسس الرئيسية للنشاط الاقتصادي (حسن، 2000: 435).

وعلى الرغم من الأهمية التي يحظى بها قطاع صناعة الأثاث باعتبارها النواة الرئيسية للتنمية الصناعية والاقتصادية - وقدرتها على التكيف والصمود أمام التغيرات التي تحدث في المناخ العام للاستثمار؛ وذلك لارتباطها بعدة متغيرات تتعلق بمصدر التمويل، وظروف سوق

تنفي ظاهرة الفقر:

تعتبر مشكلة تنفي ظاهرة الفقر بمثابة مشكلة كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر، وفي ظروفهم وفي تطلعاتهم وأرزاقهم، ولعل أخطر نتائج الفقر أنه يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أتمن ما في الوجود، وتنبعث ظاهرة الفقر من منطلقات إيديولوجية واقتصادية وثقافية، والفقر ليس صفة، بل هو حالة يمر بها الفرد تبعاً لمعايير محددة، فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية، وهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة. كما أنه يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والحلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسته من جهة أخرى. (المنار، ثامري، 2018: 22)

ولاشك أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من الشعور بالرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بشرعية أنظمتها والامتنان لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الاجرامي سواء فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس أو الاعتداء على المجتمع، إضافة إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتنان والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية (القرنفل، 2020: 426).

التهميش الاجتماعي للحرفيين

ينظر الى عملية التهميش على أنها إحدى العمليات الرئيسية لأي نظام اجتماعي طبقي، فالقوى الاجتماعية صاحبة المصالح الرئيسية والنفوذ داخل النظام، تمارس وظيفتي الجذب والطرده باستمرار للحفاظ على تلك المصالح وهذا النفوذ (عيسى، 1999: 142).

معنى ذلك أن التهميش عملية عمدية يقوم بها فرد أو جماعة بهدف محاصرة فئة اجتماعية لكي تمثل لنمط من أنماط الاستغلال والتفاوت، وهو عملية مستمرة تجلب إليها أجيالاً جديدة وتسهم بذلك في إعادة الإنتاج الاجتماعي، يشعر أفرادها بالاعتزاز وعدم القدرة على المقاومة، مستغرقين في مشكلات يومية تستنزف كل جهودهم وقواهم (قيرة، 2003: 60).

فالتهميش يشير إلى أولئك الأفراد أو الجماعات الذين يعيشون في فضاءات معينة وفي ظل ظروف تاريخية محددة، غير القادرين على التكيف مع البيئة الثقافية - الاجتماعية والبيئة الطبيعية على حد سواء، ويدخلون ضمن الهامشية الاجتماعية لأنهم مستبعدون عمدًا عن معظم النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأيضاً العمرانية وبذلك فإنهم يشكلون كماً بشرياً محملاً في منطقة ما (قوندي، 2016: 179-180).

من هنا يتم النظر إلى الفئة الهامشية باعتبارها فئة تقع خارج نطاق النظام المهني ينقصهم التدريب والمهارة العالية، يعانون من البطالة والسفارة والبطالة المنقعة، كما أنهم خارج نطاق قوة العمل الفعلية (Maxwell, 1993: 234).

وفي العشر سنوات الأخيرة انتشرت المصانع الكبيرة بمدينة دمياط الجديدة والقديمة لتواكب التطور المستمر وسرعة الإنتاج مع رفع معدل

لذلك تعرف المخاطر بأنها عبارة عن مجموعة من التهديدات التي تتفاوت في شدتها، وتتوزع بين خسائر تلحق برأس المال البشري، وخسائر تلحق بالجمع بما يؤثر سلباً في حياة أفرادهم ورفاهيتهم وأمنهم الاجتماعي (المنار، 2015: 5)

ويوجد نوعين من المخاطر الاجتماعية ظاهرين للعيان، الأول: المخاطر الاجتماعية ذات التأثير والانعكاس الاقتصادي "كالخلل في سوق العمل، والبطالة، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي، وسيادة النمط الاستهلاكي للمواطنين". النوع الثاني: ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية ذات الآثار والانعكاسات على البناء الوظيفي للأسرة بجمع مكوناتها (الشباب، الطفولة، المرأة)، ويمكن حصر أهمها في ثلاثة جوانب أساسية. الأول: خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة، وتخلخل في الأدوار الرئيسة للأسرة. الثاني: ازدياد حالات الطلاق بين شريحة الشباب وشريحة كبار السن؛ الأمر الذي فرض تحديات تنموية جديدة. الثالث: قصور في دور الدولة في تلبية احتياجات المواطنين ومتطلباتهم، وتردى في الخدمات والمرافق العامة للدولة؛ مما ينعكس على جودة الحياة ومطالبات المواطنين بتحسين أوضاعهم؛ الأمر الذي يعكس مخاطر من نوع جديد بأن يحصل ذوي الدخل المحدود على خدمات دون المستوى وأقل جودة (زابد، 2013: 11).

ويمكن تحديد مفهوم المخاطر الاجتماعية إجرائياً بأنها المخاطر والمشكلات الناتجة عن ركود صناعة الأثاث، والتي يمكن تحدث ضرراً على مستوى الأفراد والجماعات التي تعيش في البناء الاجتماعي، كالإضرار بالعلاقات الاجتماعية وتنفي الظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثر على المسيرة التنموية للمجتمع الريفي.

ويمكن الإشارة لبعض المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث

البطالة:

تشكل البطالة أحد المخاطر الاجتماعية الكبيرة التي لها تأثيراتها السلبية للعاطلين والأسرة واستقرار المجتمع، فهي ذات خطورة بالنسبة للفرد العاطل لأنها قد تدفعه إلى طرق وسلوكيات انحرافية وإجرامية تشكل مشكلات جديدة ومضافة، كما أنها ذات خطورة بالنسبة للأسرة لأن وجود عدد من العاطلين في الأسرة يجرهما من الحصول على قيم مضافة لو كان يعملون، إضافة إلى أنهم بسلوكياتهم المنحرفة، يشكلون ضغوط على بناء الأسرة قد تؤدي إلى تفكك الأسرة، كما أن وجود ظاهرة البطالة وتراكم معدلاتها يشكل خطورة على المجتمع، لأنه يدفع بهؤلاء العاطلين لأن يكونوا مصدر تهديد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع (القرنفل، 2020: 428).

فالآثار الاجتماعية السلبية للبطالة متعدد ودائمة، فهي تؤدي تدريجياً إلى سلسلة من المخاطر الاجتماعية المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء، من الإقصاء إلى التهميش ومن التهميش إلى الجوع، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع، مما يصعب على المجتمع تحقيق التكامل بين أفراد، حيث يظهر الفقر عندما ينعدم دخل الفرد العامل، أو حين يقتصر دخله على اشباع الحاجات الأساسية. (خيارى، ابراهيمي، 2014: 207)

ومشاكل التخفيف في الصناعة لتقليل كلفة الإنتاج ، تشدت القوي الصناعية بسبب رغبة كل عامل في الافراد بنفسه. وأشارت أيضا نتائج دراسة حسن (2020) الى أن هناك عدد من المشكلات التي لا يزال يعاني منها قطاع الصناعات الحرفية واليدوية مثل تعدد الفاعلين المحليين في صنع السياسات المتعلقة بهذه الصناعة في مصر وعدم وجود سياسة عامة للصناعات الحرفية.

ويتضح من مجمل العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة أنها انشغلت بأسباب ركود صناعة الأثاث أثارها على متغيرات اقتصادية واجتماعية تمثلت في الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار، وانشغالها أيضا بأوضاع الحرفة ونموها واندثارها، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة البحثية التطرق للمخاطر الاجتماعية للبطالة والفقر نتيجة ركود هذه الصناعة على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع.

الفروض الاحصائية:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر- الإغتراب الاجتماعي- المشكلات الأسرية- ترزوع استقرار المجتمع)

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة مخزون الأثاث وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر- الإغتراب الاجتماعي- المشكلات الأسرية- ترزوع استقرار المجتمع)

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر- الإغتراب الاجتماعي- المشكلات الأسرية- ترزوع استقرار المجتمع).

المنهجية البحثية والأدوات المستخدمة:

نوع الدراسة والمنهج المستخدم: يقع البحث ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق، وتحليلها، وتفسيرها واستخلاص دلالتها بصدد إصدار تعميمات بشأن الظاهرة التي تدرس. واعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي الذي يعتمد على الاتصال المباشر بالعينة.

مجالات البحث:

المجال الجغرافي: أجرت الدراسة البحثية في قرية السنانية التابعة لمركز دمياط بمحافظة دمياط ، وهي أكبر قرى محافظة دمياط من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 12 كم²، وعدد سكانها 39,767 ألف نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017)، وتعتبر هذه القرية من أكبر القرى المنتجة للجوافة والبلح والمخجوع على مستوى المحافظة، وتم اختيار قرية السنانية وفقا لمعيار كثافة انتشار العمل الحرفي المتخصصين في صناعة الأثاث بين سكانها ، حيث بلغت كثافة العاملين بصناعة الأثاث بقرية السنانية 80,8% من اجمالي عدد العاملين من السكان.

المجال البشري وحجم العينة: تكون المجتمع البحثي من جميع الحرفيين والعاملين بالورش المتخصصة في صناعة الأثاث بقرية السنانية بمركز

الجودة للالتزام بمواعيد التصدير للدول الأجنبية مع إضافة الميكنة الحديثة. ولقد كان لظهور بعض الماكينات الحديثة بدمياط السبب في فقد العديد من العالة الماهرة فرص عملهم نتيجة لاستغناء الورش والمصانع عنهم واستبدالهم بالماكينات. ففقد أرباب هذه المهن فرص عملهم مما اضطرهم للعمل بمهن أخرى غير صناعة الأثاث. ونتيجة لذلك فقدت صناعة الأثاث بدمياط مجموعه من أهر الصناع والحرفيين واستبدلوا بماكينات حديثة قد تؤدي إلى فقد المنتج الدمياطي ميزه الصنعة اليدوية التي تعتبر ثروة قومية. (هندي، 2016: 54)

التوجهات النظرية المفصلة للمخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث

يشير روبرت ميرتون إلى أن المشكلة الاجتماعية لها جانبين، جانب ظاهري والآخر كامن، فالجانب الظاهري للمشكلة الاجتماعية يعني أي مشكلة ظهرت على سطح الحواس والمدركات، بحيث أن القائمين على تحديد المشكلات الاجتماعية قد أدركوا ماهيتها ضارة بالمجتمع ومن ثم سيسعون إلى الحد منها والقضاء على العوامل المسببة لانتشارها. أما الجانب الكامن للمشكلة الاجتماعية: هي مشكلة موحودة في الواقع، ولكن لم يدركها القائمين على حل المشاكل الاجتماعية، ولم يدركوا مدى خطورتها على المجتمع (قناوي، 2012: 62).

ويرى دوركايم من خلال نظرية التضامن الآلي والعضوي وعدم المساواة أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والآلات وإحلالها بدلا عن العمال والصناعات الحرفية الصغيرة أدت إلى اغتراب العمال عن جماعاتهم الأولية خاصة الأسرة، كما خلقت المظاهر الجديدة للحياة الصناعية نوعا من التوتر والمشكلات. (عبدالرحمن، 2006: 326)

وإن البطالة تؤدي إلى العزلة الاجتماعية وسقوط العاطلين عن العمل في الأنومي، مما يؤدي إلى تراجعات خطيرة في النظام الرأسمالي، وترك آثار سلبية على المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع (الدراوشة ، 2014 : 192)

الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الراهنة:

تم الاطلاع على عدة دراسات تتعلق بموضوع الدراسة الراهنة وهو المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها بعض هذه الدراسات أن الركود الاقتصادي أثر بالسلب على نمو صناعة الأثاث في دمياط، وذلك وفقاً لما توصلت إليه نتائج دراسة عوض (2015) وتجلت مظاهر العجز والتأثير السلبي في: عدم قدرة رب العمل على دفع قيمة المواد الخام اللازمة لصناعة الأثاث، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في معدل إنتاجية الورش الحرفية المصنعة للأثاث في مجتمع الدراسة ، أما نتائج دراسة هندراوي (2016) فقد توصلت الى أن مهارة العامل الدمياطي تواجه مشاكل عديدة أهمها انخفاض كفاءة هذا العامل والعزوف عن العمل بالحرفة بسبب التكنولوجيا الرقمية ، زيادة أسعار الخامات المستوردة ، غياب الدولة والمؤسسات المعنية في إيجاد حلول لصغار المصنعين والحرفيين ، وغياب منافذ التسوق محليا وعالميا. في حين توصلت دراسة معبد، وآخرون (2020) الى أن صناعة الأثاث مازالت تعاني من نفس المشكلات في وقتنا الحالي التي كانت تعاني منها من قبل، مثل مشاكل نقص الخامات الجيدة وتعويضها بخامات رديئة،

وأشارت النتائج أيضا إلى أن معظم أفراد العينة البحثية صناعية، حيث بلغت نسبتهم 48,3%، يليها فئة مالك الورشة بنسبة 38,7% من إجمالي حجم العينة البحثية

ويوضح الجدول السابق ان غالبية أفراد العينة البحثية تتمتع هذه الحرفة منذ سنوات طويلة، حيث بلغت نسبة من يعملون بهذه الحرفة لمدة من 10 الى 20 سنة 46,1%، يلها من يعمل بهذه الحرفة لأكثر من 20 سنة 27,9% من إجمالي حجم العينة.

وتوضح نتائج الجدول السابق أن أجر الحرفي يعكس قدر من الارتفاع إذا ما قورن بأجر موظف حكومي، فقد بلغت نسبة الفئة ذات الدخل الأسبوعي من 300-900 جنيه 49,6% ويرجع ذلك إلى أن النسبة الأكبر في أفراد العينة البحثية هم الصناعيون والذين يتقاضون أجرا أسبوعيا مرتفعا نظرا لمهارتهم الفائقة في صناعة الأثاث، يلها من يحصلون على دخل اسبوعي أقل من 300 جنيه بنسبة 36,3%، ثم جاءت نسبة من يحصلون على أجر اسبوعي من (900-1200) جنيه 12,5% من إجمالي حجم العينة البحثية، هذه الأجر تعكس مدى تمسك أبناء محافظة دمياط بحرفة صناعة الأثاث والاستمرار فيها لتحقيق مستوي معيشي ملائم.

مظاهر الركود في صناعة الأثاث:

تم قياس متغير ركود صناعة الأثاث من خلال قياس عدة متغيرات فرعية والتي تمثلت في: انخفاض معدل الانتاجية في الشهر، عدد ساعات العمل اليومية بالورشة، انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة المخزون:

معدل انتاجية الورشة في الشهر:

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى توزيع عينة الدراسة وفقا لمعدل الإنتاجية الشهرية في السابق فيما قبل خمس عشر سنوات مضت وفي الوقت الراهن، وذلك بقصد المقارنة بين معدل الإنتاجية، ومن ثم الكشف عن تأثير الركود على معدل الإنتاجية الحقيقية للورشة الحرفية، حيث يلاحظ من بيانات الجدول أن ثمة تأثيرا واضحا للركود في صناعة الأثاث انعكس بشكل واضح على معدل إنتاجية الورشة الحرفية في محافظة دمياط، فقد كانت الورشة في السابق تنتج من 4-6 حجرات شهريا بنسبة 47,4% وكذلك تنتج في المتوسط شهريا ما بين 6-8 حجرات من الأثاث بنسبة 13,5%. أما الآن فقد تغير الوضع، فقد أصبح المعدل الأكثر تحقفا للورشة هو أقل من حجتين بنسبة 52,6%، في مقابل نسبة منخفضة لمعدل الإنتاجية الأعلى. وهذا الانخفاض في معدل الإنتاجية انعكس بطبيعة الحال على العمالة الحرفية التي انخفضت بشكل واضح في هذا القطاع، ومع استمرارية صناعة الأثاث ستقلص حجم هذه العمالة الحرفية المدربة. وفي هذا السياق، فقد أشارت حالات الدراسة من أصحاب الورش إلى أن الورش الحرفية الكبيرة صارت تلجأ إلى أساليب تحايلية كثيرة للحصول على طلبات إنتاج، وهذا لم يكن واردا فيما قبل، حيث كان هناك إقبال واضح وغير محدود على المنتج من الأثاث في محافظة دمياط، غير أن دخول المنتجات الصينية والتركية من الأثاث السوق المصري، ساهمت هي

دمياط، ونظرا لعدم توافر بيانات إحصائية رسمية لإجمالي عدد الورش العاملة في مجال صناعة الأثاث بالمناطق الريفية، فبعضها مسجل بالحرفة التجارية والبعض الآخر غير مسجل بها (أصبح المجتمع الإحصائي غير معلوم.

ولتعيين حجم العينة (n) لمجتمع إحصائي غير معلوم تم استخدام معادلة ستيفن ثامبون . Thompson Steven K (2012): 59 - 60، وهي كالتالي:

$$\frac{NP(1-P)}{(N-1)\left(\frac{d^2}{z^2}\right)+P(1-P)} = n \text{ حجم العينة}$$

حيث (N) حجم المجتمع الأصلي = 20494 ذكر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018)، و (z) الدرجة المعيارية لمستوى المعنوية (0.05) ومستوى الثقة (0.95) وتساوي (1.96)، و (d) نسبة الخطأ وتساوي (0.05)، و (P) القيمة الاحتمالية وتساوي (0.50): وتطبيق المعادلة السابقة على مجتمع الدراسة تكون إجمالي حجم العينة العشوائية الملائمة هي (377) فرد.

المجال الزمني: جمعت البيانات الميدانية بواسطة استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية في الفترة من منتصف شهر فبراير وحتى أوائل شهر ابريل 2023م.

المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية للبحث: تمت المعالجة الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات المدروسة، واختبار كاي² لاختبار الفروض البحثية.

وصف خصائص العينة البحثية:

تناول هذا الجزء من البحث وصف مفردات العينة البحثية، حيث تم تناول أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمفردات العينة البحثية، وتشير النتائج بجدول (1) أن غالبية أفراد العينة البحثية في سن العمل حيث بلغت نسبة فئة السن من 36-51 سنة 47,5% يليها فئة السن من 20-35 سنة 38,7% من إجمالي حجم العينة، وأن غالبية أفراد العينة البحثية متزوجين بنسبة 63,7% من إجمالي حجم العينة البحثية.

وتبين أيضا أن حجم الأسرة الأكثر شيوعا بين أفراد العينة البحثية هي الأسرة المكونة من (4-6) أفراد بنسبة 57,0%، يلها الأسرة المكونة من أقل من ثلاث أفراد بنسبة 38,0% وهي غالبية الأسر التي تكونت حديثا، اما حجم الاسر المكونة من (7-9) أفراد فكانت نسبتها 5,0% فقط وهي نسبة صغيرة وتتمركز عند شيوخ الصنعة أو كبار الحرفيين، حيث يمثل الذكر لديهم ثروة بشرية لحرفة وصناعة الاثاث ورغبتهم لتوريث هذه الحرفة لأبنائهم.

وأشارت نتائج جدول (1) أيضا الى انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة البحثية حيث بلغ نسبة الفئة الحاصلة على شهادة ابتدائية 39,2%، يليها الفئة الحاصلة على مؤهل متوسط بنسبة 33,4% من إجمالي حجم العينة البحثية، مما يدل على أن غالبية الباحثين اكتسبوا مهارات الحرفة بالممارسة، أو لجأوا لهذه الحرفة نتيجة التسرب من التعليم.

مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار الفقر:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار الفقر. ويشير جدول (6) إلى أن ركود صناعة الأثاث أثر على انتشار الفقر بدرجة عالية بنسبة 49.3% من إجمالي حجم العينة. ويرجع ذلك إلى عجز رب الأسرة لمواجهة غلاء الأسعار، وضعف قدرة رب الأسرة على توفير الاحتياجات الأساسية للبيت فيقع صاحب الورشة فريسة للاستدانة والقروض، بالإضافة لعدم قدرة الأسرة على الادخار، فتضطر الأسرة تخفيض نفقاتها على (قالة الأكل- اللبس-العلاج).

مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار مشكلة الاعتزاب الاجتماعي:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار مشكلات التهميش الاجتماعي للعمال (الاعتزاب)، ويوضح جدول (7) أن ركود صناعة الأثاث على أثر على انتشار مشكلة الاعتزاب الاجتماعي بدرجة عالية، حيث بلغت نسبة التأثير بدرجة عالية 70.8% من إجمالي حجم العينة. حيث تؤثر مشكلة ركود صناعة الأثاث سلباً على تكوين شخصية العامل الحرفي وسلوكه النفسي، ويتولد لديه اعتزاب نفسي اجتماعي يتمثل في الاحساس بالضياع والإحباط، والشعور بالقلق والعصبية والشعور بالتشاؤم والبعد عن الناس، وفقدان الثقة بالنفس، بالإضافة إلى أن الفراغ أدى إلى انتشار العلاقات غير الشرعية بسبب صعوبة تكاليف الزواج، هذا الاعتزاب يعزل العاطل عن المجتمع وقبم السائدة، فيضعف انتماءه لوطنه نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة.

مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية. وأشارت نتائج جدول (8) إلى أن تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية للعامل الحرفي جاء بدرجة متوسطة حيث بلغت نسبة التأثير في الفئة المتوسطة 49.1% من إجمالي حجم العينة. حيث ينتج عن مشكلة ركود صناعة الأثاث مشكلة البطالة التي تمثل خطراً يهدد استقرار الأسرة، فتؤثر على علاقة الفرد بزوجه أو علاقته بأولاده، فقد تضطر الأسرة للاستدانة، فتكثر المشاكل الأسرية المتمثلة في ازدياد حالات الطلاق، وحدوث خناقات بين الزوجين مما يؤدي إلى تغيب الأب عن المنزل طول النهار، بالإضافة لحدوث مشاجرات مع الأبناء، وأخيراً نتيجة تحمل الأسرة عبء الاتفاق على الفرد العاطل عن العمل تنشأ مشكلة معارضة الأسرة للعاطل وسوء معاملته، ودفعه وتشجيعه على الهجرة غير الشرعية.

مخاطر ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع، ويوضح جدول (9) أن تأثير ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع جاء بدرجة عالية، حيث بلغت نسبة التأثير في الفئة العالية 70.0% من إجمالي حجم العينة.

الأخرى على ركود في صناعة الأثاث الديمقراطي، هذا فضلاً عن منافسة بعض المناطق الأخرى في جمهورية مصر العربية في تصنيع الأثاث بأسعار منخفضة، ساهم بدوره في إحداث ركود في الصناعات الحرفية في محافظة دمياط.

عدد ساعات العمل اليومية بالورشة:

ويوضح الجدول (3) انخفاض عدد ساعات العمل اليومية لغالبية الباحثين حيث بلغت نسبة من يعملون لمدة أقل من ست ساعات في اليوم 50.1%، يها من يعملون من خمس ست لثماني ساعات بنسبة 35.8% من إجمالي حجم العينة البحثية

انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة المخزون:

تشير نتائج جدول (4) إلى مستوي انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة المخزون من الأثاث، حيث بلغت نسبة الانخفاض بدرجة عالية 81.0% من إجمالي حجم العينة. فقد تبين أن السبب الأول في انخفاض الإنتاجية هو ارتفاع أسعار الخامات وانعكاسها على أسعار الموييليا، أما السبب الثاني في انخفاض الإنتاجية تمثل في احتكار بعض التجار استيراد الخشب والتحكم في سرعة. وتمثل السبب الثالث في انخفاض الإنتاجية في مشكلة تسويق المنتجات الحرفية وتراكمها في المعارض، وهذا مؤشر يدل على ارتفاع ركود السلع والبضائع مما يعكس على الإنتاجية التي تنخفض مع قلة الطلب. أما السبب الرابع تمثل في مشكلة ارتفاع تكاليف المشاركة في المعارض الكبيرة، وهذا المشكلة تعد أكثر معوقاً في ركود صناعة الأثاث، لأن معظم الورش الصغيرة تعد مشروعات صغيرة لا يزيد فيها عدد العمال عن خمس عمال، وهذا يضعف من قدرة هذه الورش من تنظيم معارض كبيرة لترويج منتجاتها بتكلفة منخفضة، وبالتالي تصبح هذه الورش فريسة لاستغلال التجار والسامسة.

والسبب الخامس تمثل في إقبال الناس على الأثاث الصيني لان مودرن وسعره أرخص، ويرجع سبب هذه المشكلة إلى ضعف رعاية وحماية الدولة للحرفي وسمحت من البداية استيراد مثل هذه النوعية من الأثاث وادخلته السوق المصري دون مراعاة تكافؤ الفرص خاصة السعر.

مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة.

ويوضح جدول (5) أن تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة جاءت بدرجة عالية، حيث بلغت نسبة فئة التأثير العالية 65.8% من إجمالي حجم العينة. ويرجع ذلك إلى اضطراب صاحب الورشة لتسريح العمال بسبب قلة البيع، أو يدفع للصناعات نصف يومية بسبب قلة الإنتاج، بالإضافة إلى بعض الورش تقوم باستبدال العامل الأوميحي بمأكيبة (CNC).

ثانيا- النتائج المتعلقة بالعلاقة بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار المخاطر الاجتماعية:

بلغت قيمة ك² المحسوبة 180.8 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار البطالة.

و بلغت قيمة ك² المحسوبة 147.1 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار الفقر.

كما بلغت قيمة ك² المحسوبة 167.8 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار الاعتزاب الاجتماعي بين افراد العينة البحثية.

وبلغت ك² المحسوبة 120.9 هي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار المشكلات الأسرية.

وأخيرا بلغت قيمة ك² المحسوبة 116.9 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وتزعزع استقرار المجتمع.

وبناء على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي الثاني " - لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإعتزاب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع) ، وقبول الفرض البديل" توجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر- الإعتزاب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع)

ثالثا- النتائج المتعلقة بالعلاقة بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المخاطر الاجتماعية:

بلغت قيمة ك² المحسوبة 80.3 وهي قيمة غير معنوية ، مما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار البطالة.

و بلغت قيمة ك² المحسوبة 89.3 وهي قيمة غير معنوية ، مما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار الفقر.

كما بلغت قيمة ك² المحسوبة 153.2 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار الاعتزاب الاجتماعي بين افراد العينة البحثية.

وبلغت ك² المحسوبة 83.6 هي قيمة معنوية عند مستوى 0.05 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المشكلات الأسرية.

ويتجلى مظاهر الركود في صناعة الأثاث في انتشار البطالة والفقر وانخفاض المستوى المعيشي، وبالتالي ينشأ ما يسمى بالحرمات الاجتماعي لهذه الفئة، حيث لايشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع ، ويؤدي هذا الحرمان إلى انهيار القيم والمعايير الاجتماعية وحالة من انتشار أمراض اجتماعية تتمثل في انتشار سلوكيات منحرفة(سرقة ، انتحار، ادمان، خطف) ، خسارة العمالة الماهرة ومخز الدولة عن توفير فرص العمل، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة أكثر خطورة تهدد استقرار المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وهي: هجرة العمالة الماهرة خارج مصر بحثا عن العمل ونقل تراث الحرفة لبلاد أخرى مما يؤدي الى ضعف عملية التنمية الاقتصادية بمصر.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض الاحصائية، تم استخدام اختبار مربع كاي (ك²) ، وذلك للتعرف على دلالة العلاقة بين متغيرات ركود صناعة الأثاث انتشار المخاطر الاجتماعية ، والجدول رقم(10) يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

أولا- النتائج المتعلقة بالعلاقة بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وانتشار المخاطر الاجتماعية:

بلغت قيمة ك² المحسوبة 165.2 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وانتشار البطالة.

و بلغت قيمة ك² المحسوبة 141.5 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وانتشار الفقر.

كما بلغت قيمة ك² المحسوبة 119.58 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وانتشار الاعتزاب الاجتماعي بين افراد العينة البحثية.

وبلغت ك² المحسوبة 88.9 هي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وانتشار المشكلات الأسرية.

وأخيرا بلغت قيمة ك² المحسوبة 74.3 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وتزعزع استقرار المجتمع.

وبناء على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي الأول " - لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإعتزاب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع) ، وقبول الفرض البديل" توجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض معدل انتاجية الورش في الشهر وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإعتزاب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع)

اسعار الخامات في هذه الصناعة وعدم وجود تسويق للمنتج، فنتج عن هذا الركود قيام الكثير من اصحاب الورش بغلاق ورشهم وتسريح العمال المهرة، وانتشار البطالة التي تسببت في تفكك الأسر وانتشار ظاهرة الطلاق بعد أن أصبح رب الأسرة عاجز عن الوفاء بمتطلبات الحياة، واثقلته الديون ليقتضي يومه جالسا بالقهاوي هربا من مشاحنات البيت. لذا توصى الدراسة بالآتي:

قيام وزارة الصناعة والتجارة بوضع خطة قوية لتوفير المواد الخام الضرورية لصناعة الأثاث بأسعار مناسبة، ومنع استغلال واحتكار كبار التجار رؤوس الأموال في دمياط من السيطرة على تجارة الأخشاب، وكذلك فتح أسواق جديدة للأثاث الدمياطي، وتنوع تصديرها في كل من الاسواق داخل مصر وخارجها.

تفعيل دور الشركة المصرية للأخشاب التي تخضع للدولة باستيرادها للمادة الخام وبيعها بهامش ربح بسيط حتى تقضى على حالة احتكار المادة الخام للخشب ونزول سعرها وبالتالي تكلفتها ومنها خفض تكلفة المنتج النهائي حتى نحصل على منتج منافس للجودة والسعر سواء محليا كان أو عالميا.

المراجع:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(2017).النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام 2017، جمهورية مصر العربية.
- الدرناوشة، عبدالله سالم(2014)، أثر الفقر والبطالة على السلوك الاجرامي في المجتمعالأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد7، عدد2، الجامعة الأردنية، الأردن.
- القرفلي، أيمن مصطفى (2020)، المخاطر الاجتماعية للبطالة: دراسة ميدانية لعينة من شباب المناطق العشوائية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 34، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، ص ص 483 - 424
- الناور، فيصل (2015)، المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 99، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة.
- الناور، فيصل حمد، راشد ثامري(2018)، واقع المخاطر الاجتماعية في الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 46، العدد الأول، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ص 11-56.
- حسن، محمد(2020): دور الصناعات اليدوية و الحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية: دراسة في تحليل السياسات، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، عدد الاول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 63-103.
- خيارى، رقية، الطاهر ابراهيمي(2014): السياسات التنموية في الجزائر وانعكساتها الاجتماعية(الفقر -البطالة)، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

وأخيرا بلغت قيمة كالمحسوبة 47.9 وهي قيمة غير معنوية، مما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وتزعرع استقرار المجتمع.

وبناء على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي الثالث جزئيا" -لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-تزرعع استقرار المجتمع)، وقبول الفرض البديل جزئيا" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المخاطر الاجتماعية (الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية).

وبناء على النتائج الميدانية السابقة، تبين أن ركود صناعة الاثاث والذي يمثّل في انخفاض الانتاجية و انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة المخزون من الاثاث، وانخفاض عدد ساعات العمل اليومية أدى لجوء الكثير من الورش الاستغناء عن العمال، بالإضافة إلى احلال التكنولوجيا بدل من الأيدي العاملة في الورش الكبيرة و مصانع صناعة الأثاث أدى ذلك إلى انتشار البطالة، و يترتب على ذلك انخفاض او انعدام الدخل من ثم انتشار الفقر. ومشكلتي البطالة والفقر تؤثر سلبيا على سلوك الافراد العاطلين من خلال شعورهم بالاغتراب والانحرافات النفسية والسلوكية.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التضامن الآلي والعضوي (إميل دوركايم) التي تشير إل أن عدم المساواة و زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والآلات وإحلالها بدلا عن العمال والصناعات الحرفية الصغيرة أدت إلى اغتراب العمال عن جماعاتهم الأولية خاصة الأسرة. كما خلقت المظاهر الجديدة للحياة الصناعية نوعا من التوتر والمشكلات الاجتماعية.

أما عن تأثير ركود صناعة الاثاث على المشكلات الأسرية فتمثل ذلك من خلال تأثير البطالة والفقر على العلاقات الأسرية، وقد تبين عدم قدرة رب الأسرة على توفير بعض المستويات المادية التي تعدها الأسرة ذات أهمية في حياتها أدى إلى تدهور العلاقات الأسرية وتفكك الروابط التي تربط أفراد الأسرة ببعضهم الآخر. كما أن وجود ظاهرة البطالة وتراكم معدلاتها يشكل خطورة على المجتمع، لأنه يدفع بهؤلاء العاطلين لأن يكونوا مصدر تهديدا للاستقرار الاجتماعي والأمني للمجتمع.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة(روبرت ميرتون) والتي تعتبر البطالة والفقر بمثابة الوظيفة الظاهرة لركود صناعة الأثاث، أما المخاطر الاجتماعية والتي تتمثل في فقدان المعايير الاجتماعية، الاغتراب، الميل للانحرافات السلوكية والجريمة بمثابة وظيفة كامنة لركود صناعة الأثاث وأحد المعوقات الوظيفية التي تؤدي إلى حدوث خلل في الوظيفة الاجتماعية لصناعة الأثاث.

التوصيات:

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن ركود صناعة الاثاث راجع الى انخفاض الانتاجية وتراكم المخزون من الأثاث، وذلك بسبب ارتفاع

قوندي، سمير (2016)، مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري: إشكاليات نظرية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 47، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 177-194

لية، علي، أماني قنديل (2008)، الإدارة الرشيدة للحكم، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

معبد، ياسر علي، أماني مشهور هندي، أميرة عطية على الصاوي (2020) : معوقات تصدير الأثاث المصري، مجلة الفنون والعلوم التطبيقية، المجلد 7، العدد 4، جامعة دمياط، مصر، ص ص 69-79.

هندي، أماني أحمد مشهور (2016): محارة العامل الديوياطي بين الحرفة والصناعة، مجلة التصميم الدولية، مجلد 6، عدد 3، الجمعية العلمية للمصممين، مصر، ص ص 53-60.

Maxwell, A. 1993: The Underclass, Social Isolation and concentration Effect , Critique of anthropology, Sag, London, U.13, No3.

Steven, K., Thompson, 2012: Sampling. Third Edition, p:59-60

زايد، أحمد (2013)، التخطيط لأليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية-ورقة بحثية مقدمة لندوة إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، ابوظبي.

عبدالرحمن، عبدالله محمد (2006)، علم الاجتماع الاقتصادي- الجزء الأول:النشأة والتطور، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

عيسى، محمد عبدالشفيع (1999)، أفكار جديدة للنقاش حول الاقتصاد السياسي للفقر والتهميش والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد 8، عدد 17، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص ص 132-150.

عوض، شريف محمد (2015): اثر الركود الاقتصادي في الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط (صناعة الأثاث نموذجاً)، حوليات آداب عين شمس، المجلد 43، العدد 4، جامعة عين شمس، مصر، ص ص 109-181.

قيرة، إسمايل (2003)، مجتمع التهميش الى اين، محمشوا المدينة العربية نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، مجلد 25، عدد 290 ابريل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ص 55-74

قناوي، شادية علي (2012)، المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، ليدز للنشر والتوزيع، القاهرة.

جدول 1: توزيع أفراد العينة البحثية وفقاً لخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية

السن	التكرار	%	حجم الأسرة	التكرار	%	التخصص الحرفي	التكرار	%
من 20-35 سنة	146	38,7	من 1-3 فرد	143	38,0	صاحب ورشة	146	38,7
من 36-51 سنة	179	47,5	من 4-6 أفراد	215	57,0	صنابعي	182	48,3
من 52-67 سنة	52	13,8	من 7-9 أفراد	19	5,0	صبي	33	8,7
الحالة الاجتماعية			المستوي التعليمي			أجبر باليومية		
أعزب	79	20,9	لا يقرأ ولا يكتب	61	16,2	الدخل الأسبوعي	16	4,3
متزوج	240	63,7	ابتدائية	148	39,2	أقل من 300 ج	137	36,3
مطلق	35	9,3	مؤهل متوسط	126	33,4	من 300-900 ج	187	49,6
أرمل	23	6,1	فوق متوسط	36	9,6	من 900-1200 ج	47	12,5
عدد سنوات العمل بصناعة الأثاث			جامعي			أكثر من 1200 ج		
أقل من 10 سنة	98	26,0		6	1,6		6	1,6
10-20 سنة	174	46,1						
أكثر من 20 سنة	105	27,9						

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث ن=377

جدول 2: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير معدل الانتاجية الشهرية في السابق والوقت الراهن

معدل الانتاجية الشهرية	تكرار	%	تكرار	%
أقل من حجتين	56	14,9	202	53,6
2-4 حجرة	91	24,2	87	23,1
من 4-6 حجرة	180	47,7	88	23,4
6 حجرات فأكثر	50	13,4	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث ن=377

جدول 3: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد ساعات العمل اليومية بالورشة

مستوي المتغير	التكرار	%
أقل من 6 ساعة	189	50,1
من 6-8 ساعة	135	35,8
من 9-12 ساعة	53	14,0
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث		ن=377

جدول 4: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمتغير انخفاض حركة الشراء والبيع وتراكم المخزون.

انخفاض حركة الشراء والبيع وتراكم المخزون	التكرار	%
عالية (13-15)	305	81.0
متوسطة (9-12)	35	9.2
ضعيفة (5-8)	37	9.8
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث		ن=377

جدول 5: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة.

تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة	التكرار	%
عالية (14-18)	248	65.8
متوسطة (10-13)	63	16.7
ضعيفة (6-9)	66	17.5
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث		ن=377

جدول 6: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار الفقر

تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار الفقر	التكرار	%
عالية (14-18)	186	49.3
متوسطة (10-13)	127	33.7
ضعيفة (6-9)	64	17.0
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث		ن=377

جدول 7: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار مشكلة الاعتزاب الاجتماعي

تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار الاعتزاب الاجتماعي	التكرار	%
عالية (14-18)	267	70.8
متوسطة (10-13)	56	14.9
ضعيفة (6-9)	54	14.3
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث		ن=377

جدول 8: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية

تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية	التكرار	%
عالية (14-18)	131	34.7
متوسطة (10-13)	185	49.1
ضعيفة (6-9)	61	16.2
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث		ن=377

جدول 9: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمخاطر ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع

تأثير ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع	التكرار	%
عالية (14-18)	264	70.0
متوسطة (10-13)	76	20.2
ضعيفة (6-9)	37	9.8

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث ن=377

جدول 10: نتائج اختبار (K²) للعلاقة بين متغيرات ركود صناعة والأثاث وانتشار المخاطر الاجتماعية

المخاطر		البطالة		الفقر		الاغتراب الاجتماعي		المشكلات الأسرية		توزيع استقرار المجتمع	
مظاهر الركود	درجات الحرية	قيمة ك ²	درجات الحرية								
انخفاض معدل الانتاجية	6	**165.2	6	**141.5	6	**119.6	6	**88.9	6	**74.3	6
انخفاض حركة الشراء والبيع	8	**180.8	8	**147.1	8	**167.8	8	**120.9	8	**116.9	8
عدد ساعات العمل اليومية	4	80.3	4	89.3	4	**153.2	4	*83.6	4	47.9	4

(*) = معنوية عند مستوي 0.05

(**) = معنوية عند مستوي 0.01

Social risks for the furniture industry recession in the countryside of Damietta Governorate

(Field study on the workers in furniture industry at one of Damietta Governorate villages)

H. M. Abd El Aal*

Department of Agricultural economic and social sciences, Faculty of Agriculture, Damietta University, Damietta, Egypt

* Corresponding author E-mail: Hoda-mostafa@du.edu.eg (H. Abd El Aal)

ABSTRACT

This research aims to knowing the furniture industry recession reasons in the countryside of Damietta Governorate, also to knowing the social risks that resulted from the furniture industry recession. A simple random sample of 377 respondents was selected in the village of Sinaniya in order to achieve the purposes of the research, and also Field data was collected using the personal interview questionnaire method. Also, K² test were used to analyze field data. The research reached several field results, the most important of which are: the most important reason of the furniture industry recession in the countryside of Damietta Governorate: the high prices of the materials, the furniture marketing problem and its accumulation in exhibitions, and the high costs of participating in large exhibitions. The field study also indicated that there is a significant direct relationship between furniture industry recession variable and the spread of social risks of (Unemployment - poverty - social alienation - the spread of family problems - the spread of social problems).

Keywords: Unemployment; poverty; social alienation; the spread of family problems; the spread of social problems.